جمهورية مصر العربية

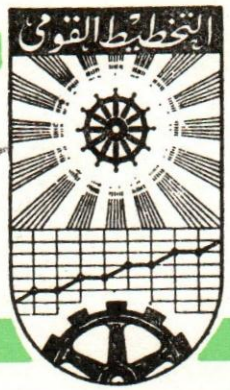

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٦٩)

المشاركة الشعبية والتنمية فى المجتمعات المحلية

دراسة تقويمية لبعض جوانب التنمية فى مجتمع شمال سيناء

المشاركة الشعبية فى قطاع الزراعة بشمال سيناء

اعداد

د. محمد نصر فريد

يوليو ١٩٩٣

المحتويـــــــات

الصفحة

مقدمـــــه ١

مبحث أول : بعض جوانب الأنشطة الزراعية والسمكية قبل وأثناء الاحتلال ٣

أولا : تطور النشاط الزراعي وصور المشاركة قبل ١٩٦٧ ٣

ثانيا : صور التدخل الحكومي في الزراعة في شمال سيناء قبل ١٩٦٧ ٤

ثالثا : مشكلات الزراعة والمشاركة الشعبية في فترة الاحتلال ٦

مبحث ثاني : مشكلات الزراعة والثروة السمكية وصور المشاركة بعد التحرير ٩

أولا : الزراعة ٩

ثانيا : الثروة السمكية ١٦

* النشاط الاقتصادي للجمعيات التعاونية لصيد الأسماك ١٧

* نواحي القصور في النشاط الاقتصادي للجمعيات ١٨

* الدور الاجتماعي للجمعيات ١٩

مبحث ثالث : أهم صور التعاون والمشاركة وأثرها في حل المشكلات ٢٠

أولا : في مجال المياه ٢١

ثانيا : في مجال التمويل ٢٢

ثالثا : في مجال التعاون الزراعي ٢٣

خاتمـــــــه ٢٤

المراجـــــع ٢٨

المشاركة الشعبية في قطاع الزراعة بشمال سيناء

مقدمة :

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي طبيعة وصور المشاركة الشعبية والقوانين التي تحكمها في قطاع الزراعة والثروة السمكية بشمال سيناء ، كما استهدفت أيضا محاولة التعرف علي الدوافع وراء صور المشاركة المختلفة وأساليبها ، والوقوف قدر المستطاع علي فعاليتها في حل المشكلات وتحقيق الأهداف ، ومحاولة لرسم احتمالاتها في المستقبل . وقد كانت الزيارات الميدانية للباحث بهدف الوصول الي اجابات تخدم أهداف الدراسة المذكورة ، كما تم اختيار معظم مجتمع البحث من المسئولين والشيوخ والعاملين بالزراعة والقطاعات الأخري المؤثرة علي الزراعة ، وعدد من أساتذة كلية زراعة العريش والمراكز البحثية المختلفة ، مع الاستعانة بالبيانات والمعلومات الدورية المتاحة بمركز المعلومات بالمحافظة ، ومديرية الزراعة ، والنشرات والدراسات والبحوث الأخري المتاحة .

وكانت خطة البحث تتمثل أولا في محاولة حصر أهم المشكلات التي كانت تعوق الزراعة في فترة ماقبل الاحتلال ثم فترة الاحتلال وبعد التحرير . وقد وضع الباحث تصوره المبدئي بناء علي الزيارة الأولية للمحافظة والمناقشات التي دارت بين فريق البحث حول أهداف ومشكلة البحث ، وكان تصور الباحث أن قطاع الزراعة والثروة السمكية في شمال سيناء لابد وحتي يحقق تطوره أنه قد واجه عديد من المشكلات مثل مشكلات الملكية والتربة والمياه وطرق الزراعة ومقاومة الآفات والنقل والتسويق والأسعار والتمويل ... الخ الي غير ذلك ، وكان من الطبيعي التوجه الي مصادر المعلومات بالمحافظة التي يحتمل أن تفيد في توفير المعلومات عن تلك المشكلات سواء ماكان منها قبل الاحتلال أو أثناءه أو بعد التحرير .

وقد قابل الباحث صعوبات تتعلق بالحصول علي المعلومة الموثقة من مصادرها خصوصا في فترتي ماقبل الاحتلال وأثناءه ، ولذلك اعتمد الباحث في جانب مما ورد بهذه

الدراسة علي الرواية الشخصية لبعض الشخصيات الموثوق فيها من الشيوخ والمسئولين ، اضافة الي ماهو متاح من بيانات ومعلومات منشورة أو موثقة وكان من الصعب التعرف بعمق أكثر علي بعض صور المشاركة ودوافعها وأساليبها كما استهدف البحث ، لأن العلاقات متشابكة والدوافع في أغلب الأحوال غير معلنة الأمر الذي يتمشي مع طبيعة أهل سيناء والأخذ بمبدأ الحيطة والحذر .

وفي ظل هذه الظروف جاءت هذه الدراسة علي نحو من البساطه والايجاز الذي أمكن من خلاله عرض وتحليل لأهم مشكلات الزراعة والثروة السمكية وصور المشاركة وفعاليتها المختلفة ، وحصر لأهم المشكلات التي تواجه القطاع في المستقبل والحلول المقترحة لها ، وقد تركت هذه الحلول لصياغتها علي الواقع فيما بعد سواء في شكل من أشكال المشاركة الشعبية أو في أي صوره أخري .

هذا وقد ساهم في اعداد هذا البحث الأستاذ / حسام نجاتي المدرس المساعد بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي .

المبحث الأول : بعض جوانب الأنشطة الزراعية والسمكية .

أولا : تطور النشاط الزراعي وصور المشاركة قبل ١٩٦٧ :

كانت الحدود مفتوحة بين مصر وفلسطين تحت الانتداب قبل عام ١٩٤٨ ، وقد شهدت شمال سيناء هجرة موسمية للعمالة الزراعية من مناطق بئر العبد والعريش والشيخ زويد الي فلسطين تحت الانتداب ، وكانت أعداد العمال المهاجرة تتزايد خلال شهري مارس وأبريل من كل عام وهو موسم نضج محصول القمح ، وقد كان العمال يعودون الي مواطنهم مرة أخري بعد حصاد القمح محملين بنصيبهم منه ومن السلع الأخري اللازمة لأسرهم ، وهناك اعتقاد لدي بعض شيوخ سيناء في أن تطور الزراعة في اسرائيل انما يرجع في جزء منه الي أهالي سيناء .

ولعل هجرة أهل سيناء الشمالية الي فلسطين وعودتهم باحتياجاتهم المتواضعة الي أسرهم علي النحو المشار اليه ، يعتبر سببا رئيسيا لضآلة المساحة المزروعة في سيناء الشمالية في ذلك الوقت ، فكانت زراعات الزيتون المحدودة في منطقة العريش بالاضافة الي بعض الخضر التي تسوق أيضا داخل العريش . ومن ثم اختفت زراعة المحاصيل وخاصة القمح . ويمكن حصر أسباب تدني النشاط الزراعي في سيناء الشمالية في ذلك الوقت الي الآتي :

١ - الهجرة الموسمية للعمالة الزراعية بصفة خاصة والعمالة بشكل عام من سيناء للعمل في فلسطين تحت الانتداب .

٢ - امكانية حصول أهل سيناء علي احتياجاتهم من القمح وغيره من احتياجاتهم الأخري بشكل ميسور من فلسطين تحت الانتداب .

٣ - قلة المياه اللازمة للزراعة وعدم وجود حافز مادي للبحث عنها .

٤ - كانت منطقة رفح قاعدة للانجليز ومعسكر لأسري الحرب العالمية الثانية من الألمان والايطاليين .

٥ - قلة عدد السكان الذين كانوا يعيشون في شمال سيناء بصفة عامة بالمقارنة بسكان الوادي في مصر .

بعد عام ١٩٤٨ أغلقت الحدود بين مصر واسرائيل ، واضطر السكان الي الاهتمام بالزراعات المستديمة وكذلك القمح ، الا أن دخول الجيش المصري بعد حرب ١٩٤٨ الي المناطق الغنية بالأمطار أدي الي ابتعاد السكان عن تلك المناطق . وقد بدأت صور التعاون والمشاركة بين الأهالي خلال عقد الخمسينات حيث نشطت عملية دق الآبار للبحث عن المياه وقيام زراعات الموالح واللوز والخوخ ، وأصبحت المناطق المغلقة علي الجيش المصري مزروعة فقط بالنخيل .

وقد كان لتحرير وعودة قطاع غزه مرة أخري بعد حرب ١٩٥٦ أثر كبير علي الزراعة في شمال سيناء ، فقد انهالت السلع علي سكان القطاع من مختلف بلاد العالم ونشطت حركة التجارة بالقطاع مما أدي الي ارتفاع مستوي دخل الفرد من سكان القطاع عنه في رفح والعريش والشيخ زويد و مناطق سيناء الشمالية ، وقد اجتهد سكان سيناء في التعرف علي احتياجات قطاع غزه من الحاصلات الزراعية ، وكانت تنحصر في ذلك الوقت في ورق البفرة - اللب - بذور الخروع الذي يعاد تصديره مره أخري الي أوربا ، . ومن ثم ازدهرت زراعات الخروع وكان المحصول يباع عن طريق قطاع غزه بأسعار وصلت في بعض الأحيان الي نحو ألف جنيه للطن بذره .

صور التدخل الحكومي في الزراعة في شمال سيناء قبل ١٩٦٧ :

كان لتدخل الحكومة في قطاع الزراعة في شمال سيناء أثر سلبي علي النمو الز راعي . فقد كان تدخل الدولة عن طريق ماعرف في ذلك الوقت ، بهيئة تعمير الصحاري ، وكان ذلك في ١٩٦٥ / ١٩٦٦ حيث كانت زراعات الخروع قد ازدهرت واعتبرت مصدر دخل رئيسي للأهالي في تلك الفترة ، وقد كان من أهم صور تدخل الدولة التي كان لها آثار سلبية علي النشاط الزراعي مايلي :

أ - الزام الناس بزراعة الخروع والتوسع فيه مع توريده الي هيئة التعمير بأسعار تقل كثيرا ولاتقارن بمثيلتها في قطاع غزه . وكانت الدولة قد عززت القيود علي تهريب الخروع الي قطاع غزه ، حيث شرعت الدولة في اقامة مصنع لزيت

الخروع بمنطقة العريش ، كما شكلت الدولة عدد من اللجان للتوعية بزراعة الخروع ، وحرصت علي مد زراع الخروع بكافة مستلزمات انتاجه كما هو الحال بالنسبة لمحاصيل القصب والقطن في الوادي .

لكنه نظرا لانخفاض دخل المزارع منه بسبب التوريد وصعوبة تهريبه الي غزه ، بالاضافة الي أنه محصول مجهد للأرض من ناحية ويصيب المزارعين بالحساسية في الصدر وخاصة بحالات الربو من ناحية أخري ، لذلك قاوم الزراع بشدة زراعة الخروع ووحل محلها زراعات اللوز الذي كان يمكن تصديره الي القاهرة بأسعار تناسب زراع شمال سيناء وتعوضهم عن الدخل المتولد عن زراعات الخروع ، وترتب علي ذلك أن خسرت الدولة مصنع الخروع الذي أقيم بالعريش .

ب - تمثلت الصورة الثانية من صور تدخل الدولة في القطاع الزراعي بسيناء الشمالية عن طريق نزع ملكية الأراضي الزراعية من الأهالي ثم اعادة توزيعها مرة أخري بعد دق آبار بها وذلك بمعرفة هيئة التعمير ، وقد أدت تلك السياسة ، منطق أرض الدولة ، الي تشويه صورة الادارة المصرية لدي أهالي سيناء ، وأدي فقدان الثقة هذا الي الاعتقاد بأن كل من الشرطة والمحكمة التابعة للادارة المصرية يمكن شراؤهما ، ومن ثم استمر القضاء العرفي في سيناء حتي الوقت الحالي .

لقد أدي تدخل الدولة في تلك الفترة الي تزايد احساس المواطن في سيناء بالعزلة فهو من ناحية قد فرضت عليه الادارة المصرية القيود في التعامل مع قطاع غزه ، ومن ناحية أخري قد فقد الثقة في تلك الادارة نتيجة التدخلات غير المدروسة بشأن ملكية الأراضي ، ويضاف الي ذلك وضع جمرك منطقة سيناء عند القنطرة شرق ، وكان ذلك يعني في نظر أهل سيناء أن الدولة تعتبر سيناء بالكامل منطقة خارج حدودها ، وخاصة أن مواطنوا سيناء لم يطبق عليهم

قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥ ، فلم تكن لهم في تلك الفترة بطاقات اثبات شخصية علي النحو المعمول به في الوادي ، بل كانوا يحملون ،، بطاقات سلاح الحدود الملكي ،، . لقد تولد الاحساس بالاعتماد علي النفس والمشاركة والتعاون في حل جميع مشكلاتهم ، وذلك كمحصلة نهائية لكل ماتقدم بما فيه مرحلة عدم اثبات الشخصية لذات الشخص .

وكان الوضع في سيناء قبل عام ١٩٦٧ علي الصورة المشار اليها ، كما كان عدد السكان لكل سيناء لايتجاوز ١٣٣ ألف نسمه ، ومايقرب من نصفهم يعيش في شكل تجمعات ، وعند مقارنة السكان بالأرض ، فان الفرد الواحد كان يعيش في مساحة تبلغ ثلاثة كيلو مترات مربعة ، وكانت معظمهم قبائل البدو تعيش في الشمال وبعضها في الجنوب والقليل منها يسكن وسط سيناء . وكانت تلك المجتمعات البدوية غير مستقرة في أغلب الأحوال حيث تتحكم في حركتها العوامل الطبيعية كالأمطار والجفاف . وسيناء في ذلك الوقت كانت تعتبر صحراء شديدة الفقر في انتاجها الزراعي والحيواني ، فيما عدا المنطقة الشمالية حيث المساحات الزراعية المحدودة وصيد الأسماك خاصة في بحيرة البردويل .

ثالثا : مشكلات الزراعة والمشاركة الشعبية في فترة الاحتلال :

انعكس التطور الزراعي في اسرائيل بشكل كبير علي المناطق الزراعية المحدودة في سيناء أثناء فترة الاحتلال ، وقد أضافت اسرائيل ثلاث مناطق زراعية جديدة بالاضافة للمناطق الأخري التي كانت موجودة بالفعل قبل عام ١٩٦٧ ، والمناطق التي أضافتها اسرائيل هي :

- منطقة الدهينة : ومساحتها ٥٠٠ فدان تقع جنوب شرق مدينة رفح وقد نقلت اليها المياه من بحيرة طبرية عن طريق أنبوب للمياه ، بالاضافة الي مياه الأمطار والآبار الجديدة ، وخصصت تلك المنطقة لزراعة الفول السوداني ، والفراولة والجوافة والمانجو والزهور ، والخوخ .

- منطقة ساحل الشيخ زويد : وهي من المناطق الزراعية قبل ١٩٦٧ لكن اسرائيل عملت علي توسعتها الي نحو ألف فدان موزعة علي نحو ٣٠٠ مزارع من أهل سيناء ، وخصصت تلك المنطقة لزراعة الخضروات بأنواعها والجوافة والزيتون والنخيل .
- منطقة الضبعة : وهي المنطقة الواقعة بين سد الروافعة والقسيمه .

وقد بلغت مساحتها ٣٠٠ فدان مزروعة بالخضر والفاكهة وتعتمد علي مياه الآبار ، وقد بذلت اسرائيل جهدا كبيرا لتدريب وتعليم زراع سيناء بطرق الزراعة الحديثة وتمثل نشاط مديرية الزراعة الاسرائيلية في تقديم الارشادات الزراعية ، وتوفير المبيدات لمقاومة الآفات الزراعية ، كما وفرت البذور والتقاوي الجيدة الي جانب الأسمدة والأدوات الزراعية،وكان ذلك بأسعار منخفضة حتي تكون في متناول الجميع وبشكل عام فان اسرائيل قد ساهمت في :

١-توسيع الرقعة الزراعية في سيناء بزراعة أرض جديدة وتحسين أراضي قديمة .

٢ - أدخلت محاصيل زراعية جديدة لم تكن مألوفة لدي زراع سيناء من قبل .

٣ - وفرت المعدات والتدريب لتطبيق نظم الري الحديثة لترشيد استخدام المياه . .

٤ - وفرت مستلزمات الانتاج الزراعي والمعدات اللازمة لطرق الزراعة الحديثة كزراعة الشهد تحت الصوبات البلاستيك ، والزراعة علي الأسلاك داخل وخارج الصوبات ، واستخدام الأغطية البلاستيك .

٥ - وفرت التدريب والمعدات اللازمة لتصدير بعض المحصولات التي لها أحجام ونوعيات متميزة كالطماطم والبازنجان والخيار والمانجو والتوت الأرضي والزهور .

لقد سعت اسرائيل الي خلق موارد اقتصادية جديدة في سيناء سواء لأهل سيناء كما تمثل في مناطق التوسع الثلاث المشار اليها ، أو بانشاء المستوطنات الاسرائيلية في سيناء المحتلة كمستوطنة ''ناحال سيناي'' التي أقيمت علي أرض ''مزرعة ناصر النموذجية'' والتي كانت قد أنشأتها قبل ١٩٦٧ هيئة تعمير

الصحاري وتبلغ مساحتها نحو ألف دونم ، وقد خلقت اسرائيل نوعا من المنافسة بين الزراع من أهل سيناء وبين المستوطنين في سيناء ، وذلك مع التحيز لانجاح المشروعات الاسرائيلية للمستوطنات ، وذلك عن طريق حل مشكلات المياه والتسويق وغيرها . وكانت أكثر صور المنافسة بين المستوطنين في مستوطنه ''ناحل يام'' التي أقيمت في موقع مزرعة أسماك مصرية وبين صيادي بورسعيد ، حيث كانت المستوطنة تصدر أسماكها يوميا الي أوربا بما يعادل قيمته نحو ألف جنيه استرليني (١) .

وقد اهتمت اسرائيل بالثروة الحيوانية والسمكية ، حيث أدخلت سلالات عالية الانتاجية من الدواجن ، والرومي الأحمر والأبيض الذي يصل وزن الواحدة نحو ٢٠ كجم ، كما أدخلت الي سيناء سلالات الماعز البرومانى الأبيض وهو يتميز بغزارة ادرار الألبان والنمو اللحمي . أما الثروة السمكية فقد نالت اهتمام خاص من اسرائيل خاصة تنمية الصيد في بحيرة البردويل ، وكان انتاج أسماك البحيرة ينقل بالطائرات مباشرة الي اسرائيل تمهيدا لتصديره الي أوربا ، ومما يذكر أن أسماك البردويل تتمتع بشهره عالميه خاصة منذ احتلال اسرائيل لسيناء .

ان موجز أهم ملامح السياسة الزراعية الاسرائيلية في سيناء علي النحو السابق ربما يبين أهمية سيناء لدي اسرائيل ، وكذلك لدي بعض الهيئات التي ساهمت بجهد منظم ومتضافر للنهوض بالزراعة في سيناء ، كالوكالة اليهودية ، والصندوق القومي اليهودي ووزارات الدفاع والداخلية والزراعة .. وغيرها ، كما أن نجاح اسرائيل في التوسع الرأسي والأفقي في الانتاج الزراعي لسيناء المحتلة ، خاصة في الشمال كان بهدف خلق درجة كبيرة من الانتعاش الاقتصادي في أسواق سيناء ، بحيث ينعكس علي الصناعات الاسرائيلية ، وقد أدي الرخاء الاقتصادي الذي شهدته سيناء المحتلة أثناء

فترة الاحتلال الي استقرار أمني ، وعدم وجود مقاومة داخل سيناء بأي صوره من الصور تقريبا ، ومن ثم لم يكن هناك مشكلات اقتصادية ولم يكن هناك حاجه لصور المشاركة الشعبية ، بل ان التعليم قد انتشر وحدث تطور في الطموحات كان له أثر سلبي كرد فعل سريع عند أهل سيناء بعد التحرير .

المبحث الثاني: مشكلات الزراعة والثروة السمكية وصور المشاركة بعد التحرير

اولا : الزراعة

تركت اسرائيل شمال سيناء عام ١٩٨٢ . وكان عدد السكان يبلغ نحو ١٣٧ الف نسمة أكثرهم من البدو ٥٤٪ . كما كانت المساحة المزروعة في ذلك الوقت قد بلغت نحو ٨ الف فدان . وقد كانت اسرائيل المصدر الرئيسي لمستلزمات الانتاج الزراعي ووسائله . كما كان تسويق القدر الأكبر من الانتاج عن طريقها . لذلك نتج عن خروج اسرائيل من سيناء فراغ مؤقت سرعان ماتم اشغاله عن طريق الادارة المصرية وعن طريق الجهود الذاتية والشعبية لأهالي شمال سيناء . وأخذت الزراعة تنمو مرة اخري حيث ادي مزاولة النشاط الزراعي لسكان القري الي استقرار وتوطن البدو وزيادة دخولهم وتحسن مستوي معيشتهم . ولذلك لوحظ ان عدد سكان شمال سيناء قد بلغ في ١٩٩٠ نحو ٢٠٠ الف نسمه منهم ٧٧ الف نسمه من البدو فقط اي بنسبة ٣٨ ٪بعدما كانت ٥٤٪ في ١٩٨٢ .

وقد حدث توسع في المساحات المزروعة من نحو ٨ الف فدان في ١٩٨٢ الي اكثر من ٢٠٠ الف فدان في ١٩٩١ . وان هذا التوسع في الأرض المزروعة قد تم بالجهود الذاتية دون اي اعباء ماليه علي الحكومة ، حيث تقدر تكلفة استصلاح واستزراع تلك المساحات نحو ٢ مليار جنيه . (٢)

وتبين الأشكال التالية تطور المساحات الزراعية في محافظة شمال سيناء في الفترة من ١٩٨٢ الي ١٩٩١ .

تطور المساحات الزراعية

بشمال سيناء من ٨٢حتى ١٩٩١م

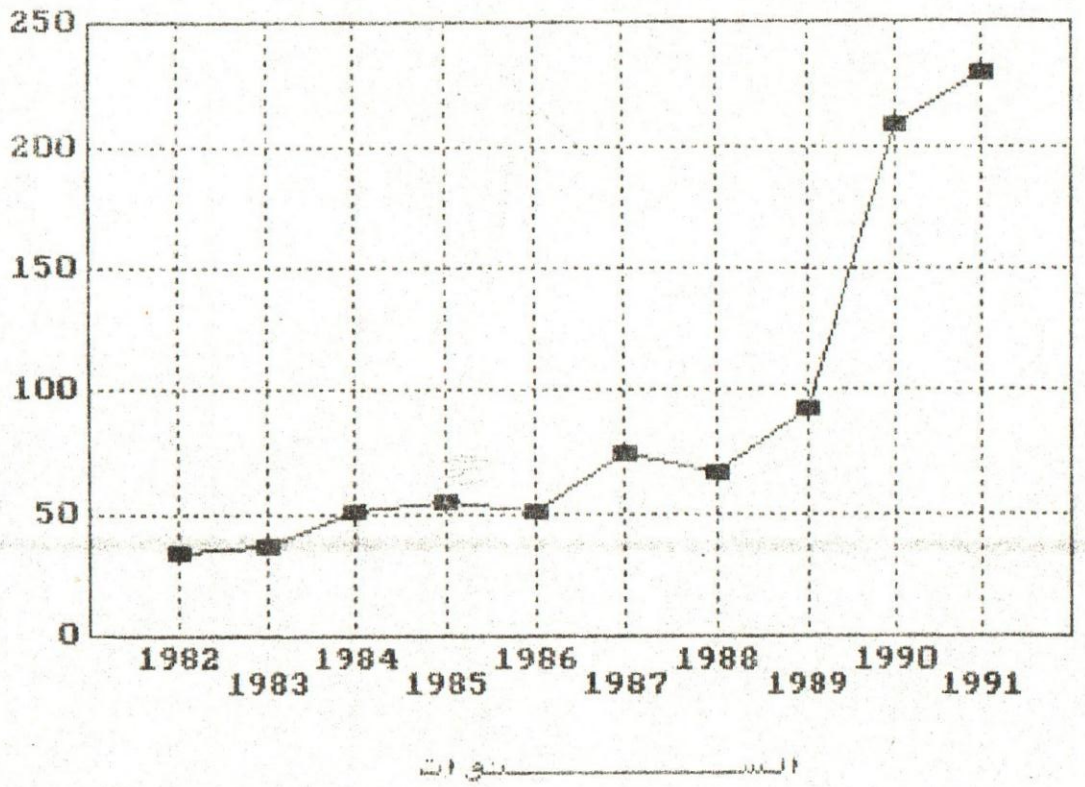

تطور المساحات المزروعة
بشمال سيناء من ٨٢هـ حتى ١٩٩١م

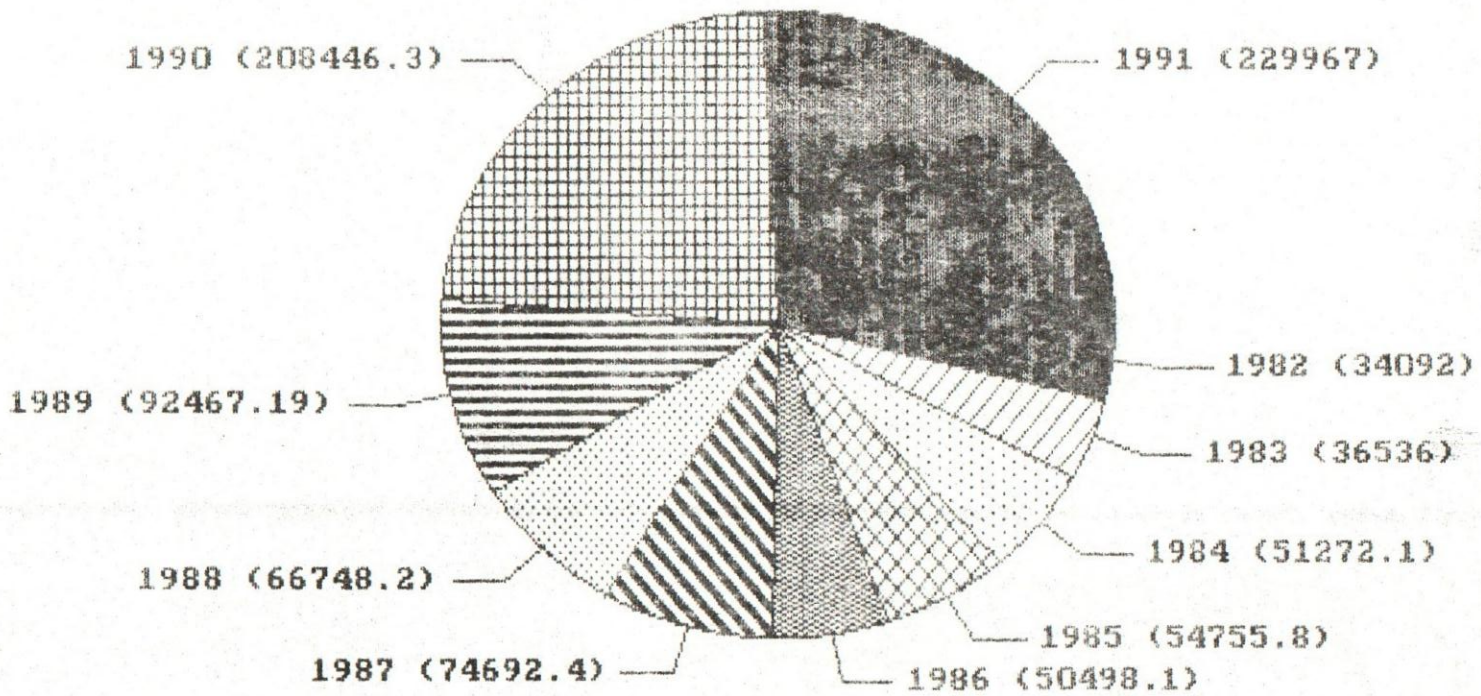

تطور المساحات المزروعة
بشمال سيناء من ١٩٨٢ حتى ١٩٩١م

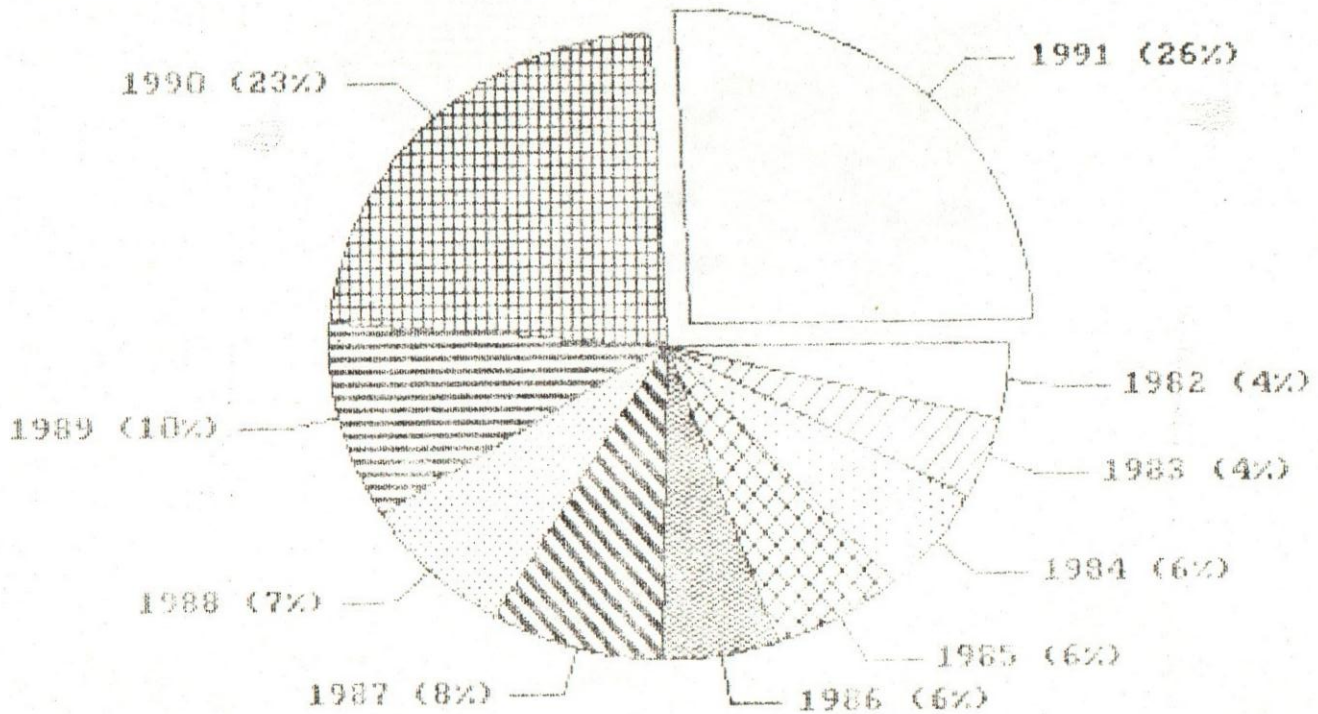

وتتدخل الدولة في قطاع الزراعة بشمال سيناء . وذلك يتمثل في اهتمام المحافظة بالتوسع الزراعي ومساندته للأهالي في البحث عن الحلول لبعض المشكلات مثل مشكلات المياه . التقاوي . تملك الأرض .. الي آخره .

فقدنشأ عن تطور الطموحات المتعلقة بالزراعة في شمال سيناء أن تولدت عدة مشكلات يمكن حصر بعضها علي النحو التالي :

- أدي التوسع في الأراضي المزروعة الي اشتغال معظم السكان بالنشاط الزراعي وبسبب محدودية الأرض والمياه حدثت مشكلة بطالة للعمالة الزراعية ذات الخبرة في الزراعة . ومن ثم ظهر تيار موسمي لهجرة تلك العمالة الي أرض الوادى وخاصة في الزراعات الشتوية كالكانتالوب والطماطم والخيار . ومعظم تلك العمالة من الشباب الذي تعلم الزراعة بالخبرة من الأجيال السابقة .
- ظهر اتجاه نحو الزراعات البستانية وخاصة الخوخ المبكر النضج "صنف كاليفورنيا الاسرائيلي" لأربحيته العالية وذلك لكثرة الطلب المحلي والخارجي عليه .

- ازداد الاعتماد علي التمويل بالاقتراض من البنوك سواء بغرض الاستثمار الزراعي أو السلف بضمان المحصول . وكانت معظم السلف الزراعية (القروض القصيرة الأجل) توجه لخدمة محصول الخوخ وكذا الخضر . ولكن مدة نضج الخوخ لاتتعدي ٣ أسابيع . وهي مدة محدودة يظهر فيها الانتاج في وقت واحد مما ترتب عليه مشكلات أخري متعلقة بالتسويق وخاصة النقل . ويجب الاشارة الي أن انتشار نظام الملكية بدون تسجيل (التوثيق) من الشهر العقاري يحول دون الحصول علي قروض استثمارية في كثير من الأحيان . كما أن عدم وجود مصدر دائم للري يعتبر معوقاً آخر في هذا الشأن .
- تعتبر مشكلات النقل بالنسبة للخوخ حيوية . فهناك مشكلات مرتبطة بالتسويق

الخارجي وتعدد الجهات الادارية مثل الجمارك . والرقابة علي الصادرات ، الحجر الزراعي . وهناك محاولات لتوحيدها في لجنة واحدة . ويعتبر النقل والطرق أهم مشكلات التسويق الداخلي وذلك لوجود عامل " الجباية " أوالاتاوات علي سيارات نقل الخوخ من وحدات ونقط المرور علي الطرق . وهو بالطبع سلوك غير رسمي وغير قانوني لكنه موجود ليس فقط في شمال سيناء ولكن في أنحاء الجمهورية . وقد استطاع منتجوا الخوخ التغلب علي المشكلة ببيعه علي باب المزرعة علي أن يتولي التجار عملية النقل بوسائلهم . وبالاعتماد علي النقل الفردي والجمعيات .

- ظهرت أيضا مشكلات ترتبط بالتصنيع الزراعي لفائض الخوخ والكانتالوب ، حيث وفرة الانتاج منهما تعتبر مشكلة حالية تنتج عن نقص الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي (الطلب) في بعض المواسم،وقد أمكن التغلب عليها بالنسبة لمحصول البلح وذلك بالتخزين بمخازن شركة جيركو . وقد أدي ذلك الي ارتفاع أسعار البلح بسبب تكلفة التخزين . ولكن المشكلة ماتزال قائمة بالنسبة لكل من الخوخ والكانتالوب . ويجب الاشارة الي أن مشكلات وفرة الانتاج لم تكن موجودة أثناء فترة الاحتلال . حيث كان المحصول ينقل الي اسرائيل ومنها للتصدير . فكانت المسافات أقصر بكثير من مناطق الانتاج الي موانى التصدير عنها الآن من شمال سيناء الي القاهرة أو الاسكندرية أو دمياط أو حتي مناطق الأسواق المحلية كالاسماعيلية والدقهلية والغربية وغيرها من محافظات الجمهورية .

- ويعتبر الحصول علي تقاوي أفضل من حيث الصفات والانتاجية مشكلة وخاصة لبعض أصناف الفاكهة غير المستديمة والخضر . ومازال المصدر الرئيسي هو اسرائيل فهناك تشابه في الظروف الطبيعية بين كل من اسرائيل وشمال سيناء من حيث المناخ والمياه والتربة .. ويري سكان شمال سيناء إن الأرض الزراعية في اسرائيل امتداد طبيعي لأرضهم وعلي الرغم من قيود الاستيراد من اسرائيل وتضاعف أسعار

التقاوى واحتمالات الغش من بعض الوسطاء . الا أن المزارع في شمال سيناء مازال يقبل علي التقاوي من انتاج اسرائيل فعلي سبيل المثال يفضل زراعة الخيار صنف ''دليله'' من اسرائيل علي الخيار صنف ''مديناف'' وهو أمريكي يوزع كتقاوي بمعرفة وزارة الزراعة . ويعزي هذا التفضيل الي أن الصنف الأمريكي 'مديناف'' غزير الأزهار ويحتاج الي خف الأزهار حتي تعتدل الثمرة في نموها . كما يفضل الزراع بشمال سيناء زراعة الخوخ صنف ''كاليفورنيا'' وهو اسرائيلي عن زراعة الخوخ البلدي لأنه مبكر في النضج وأربحيه عاليه . وبمعني آخر يعتبر الاعتماد علي اسرائيل في الحصول علي التقاوي بسبب الجودة ، وكذلك نقل التكنولوجيا منها أمورا تستحق التحليل عند وضع استراتيجية التنمية الشاملة في سيناء .

- الزيتون سيصبح المحصول الثاني بعد الخوخ في شمال سيناء نظرا لنجاح زراعته ولكن مشكلات مياه الري خاصة في وادي العريش قد تعوق ذلك . وبصفه عامة تعتبر محدودية المياه اللازمة للزراعة من أكبر المشكلات . فالزراعة تعتمد علي مياه الأمطار والمياه الجوفية . وكلاهما لايوفي احتياجات التوسع الزراعي المطلوب ، وهناك تطلعات لزراعة ٤٠٠ ألف فدان علي مياه ترعة السلام التي توفر حوالي ٢ مليار م^{٣} من مياه النيل تصل حتي منطقة وادي العريش . ويري البعض أن تغيير نظام الري واتباع طرق الري الحديثة قد تؤدي الي زراعة نحو ٧٠٠ ألف فدان بدلا من ٤٠٠ ألف فدان . كما أن اعادة النظر في نظام الآبار والسدود وخاصة في منطقة وادي الجرافي وسد الكرم ربما تعتبر حلولا مناسبة لمشكلات ندرة المياه في شمال سيناء . وكل هذا لايغني من ضرورة انجاز مخطط رئيسي للمياه الجوفية وذلك للتركيز علي الامكانيات المحتملة لتنمية الآبار وزيادة المياه المنتجة من الآبار السطحية خاصة في وادي العريش والعمرو والجورة والقسيمة .

- مع التوسع الزراعي وتنوع الحاصلات ازداد الطلب علي مختلف أنواع الأسمدة وتقوم مديرية الزراعة بتوفير مختلف أنواع الأسمدة .

- كذلك ظهرت الحاجة الي مكافحة آفات الخضر والفاكهة وقد انتشرت بشكل كبير حيث توجد مشكلة القوارض مثل خنافس القلف وحفار الساق وثاقبات البراعم في الخوخ . والحشرة القشرية والأكاروس والنماتودا في الموالح . المن في الخيار ، البياض الدقيقي ، ولفحة الساق الصمغية في الشمام والخيار . الدودة الخضراء في الملوخية والطماطم . العنكبوت الأحمر في الباذنجان .

ثانيا : الثروة السمكية :

تعتبر بحيرة البردويل من أهم مصادر الثروة السمكية في شمال سيناء وقد تميزت فترة ماقبل الاحتلال بوجود احتكارات تمنح حق الاستغلال لبعض الأفراد دون غيرهم مقابل الالتزام بتطهير بواغيز البحيرة،وكان الانتاج السنوي للبحيرة لايتجاوز ٥ر١ ألف طن من مختلف أنواع الأسماك . وقد ارتفع انتاج البحيرة الي نحو ٧ر١ الف طن في بعض السنوات أثناء فترة الاحتلال . لكنه مع بداية التحرير كانت اسرائيل قد تركت البحيرة بدون تطهير للبواغيز مما أثر علي انتاجها . ولذلك تميزت هذه الفترة بظهور صور التعاون والمشاركة الشعبية في استغلال البحيرة حيث بدأ تكوين جمعيات تعاونية لصائدي الأسماك بلغت حتي الآن ٤ جمعيات تعمل بالصيد بالمحافظة أكبرها الجمعية التعاونية لصائدي الأسماك بالعريش ومقرها العريش . الجمعية التعاونية لصائدي الأسماك بساحل شمال سيناء ومقرها العريش . جمعية ٦ أكتوبر التعاونية لصائدي الأسماك ومقرها بئر العبد وجمعية السلام التعاونية لصائدي الأسماك ومقرها العريش .

وتقوم هذه الجمعيات بالصيد في البحيرة . وتقدم لأعضائها الخدمات (الاقتصادية) الانتاجية من توفير وصيانة شباك الصيد وصيانة المراكب وغيرها وينتمي لهذه الجمعيات

حوالي ٣٠٠٠ صياد يمتلكون حوالي ٩٤١ مركب منها حوالي ٧٨٩ مركب تعمل بحرفة الصيد بصفة أساسية كما تعمل في بعض الأحيان بحرفة الدهبان والسنار وتمثل هذه المراكب نسبة تصل الي ٨ر٨٣٪ من جملة عدد المراكب العاملة بالبحيرة .

كما يعمل حوالي ١١٩ مركب بحرفة البوص بنسبة ٦ر١٢٪ من عدد المراكب العاملة والباقي وعددهم ٣٣ مركب بنسبة ٦ر٣٪مستعمل بحرفة الشانشولا .

وتقوم هذه الجمعيات بدفع جزء معين من دخلها كعمولة لهيئة البحيرة وذلك لهدف استخدام تلك الحصيلة في تطوير مرافق البحيرة من بواغيز ومراسي وخلافه . وقد تراوحت هذه العمولات بين ٦٦٠ ألف جنيه عام ١٩٨٦ . ارتفعت الي نحو ٦ر١ مليون جنيه عام ١٩٨٩ .

* _ النشاط الاقتصادي للجمعيات التعاونية لصيد الأسماك

يتنوع النشاط الاقتصادي لجمعيات صائدي الأسماك بمحافظة شمال سيناء وينقسم الي ٣ أقسام أو مراحل حيث نجد أن لهذه الجمعيات دورا في كل من عملية الانتاج ومرحلة ماقبل الانتاج وتقوم تلك الجمعيات في مرحلة ماقبل الانتاج أو قبل الصيد بعملية توفير مستلزمات الصيد من شباك وموتورات للمراكب، علاوة علي مناقشة مشاكل الصيد والتسويق والمشاركة في محاولة ايجاد واقتراح حلول لها، ثم بعد ذلك يأتي دورها في عملية الصيد حيث تتولي هذه الجمعيات الاشراف علي عمليات الصيد والتأكد من عدم مخالفة أحد الصيادين للقواعد المنظمة لعملية الصيد من حيث مراقبة الالتزام بمواعيد الصيد وبالتعاون مع ادارة البحيرة والجهات الأمنية . وتلعب الجمعية دورا رئيسيا في عملية التسويق سواء الداخلي أو الخارجي (التصدير) . حيث يتم تجميع الكميات المصادة من صائديها، ويسوق الجزء الأكبر منها داخليا بالمحافظة والباقي علي محافظات الجمهورية . أما الجزء المخصص للتصدير فيتم فيه تحديد السعر عن طريق الاتفاق بين الجمعيات والمصدرين بما يتناسب واتجاهات الأسعار العالمية .

ب- نواحي القصور في النشاط الاقتصادي للجمعيات :

حتي الآن لانستطيع القول بأن الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك بمحافظة شمال سيناء تؤدي أدوارها المنوطه بها علي أكمل وجه فمازال هناك بعض نواحي القصور في تأدية الخدمات الاقتصادية لأعضائها كنتيجة لبعض الظروف التي قد تكون خارجه عن ارادة هذه الجمعيات . وعلي سبيل المثال مازال أسطول الصيد في المحافظة دون الطاقة المطلوبة لاستغلال للموارد السمكية المتاحة وذلك لعدم قدرة المراكب الموجودة علي الصيد علي أعماق تزيد عن ٤٠ م وهو الحد الأقصي للعمق الحالي للصيد في ساحل البحر الأبيض المتوسط ، و قد أثبتت معظم الدراسات والبعثات الاستكشافية وعلي الأخص البعثة الايطالية أن هناك مخزونا سمكيا هائلا علي أعماق تزيد عن خمسين مترا ولكن امكانيات الجمعيات المادية والادارية مازالت قاصرة بحيث لاتسمح بتطوير أسطول الصيد بما يتلائم والاستغلال لهذا المخزون، وذلك علي الرغم من قيام وزارة التعاون الدولي بتوجيه بعض المعونات المقدمة من الدول الأجنبية الي عملية تطوير الصيد والجمعية لاتعتمد في اقراض أعضائها علي مواردها الذاتية ذلك أن ديون الصيادين بالنسبة للموارد الذاتية (٣) تمثل نسبة مرتفعة جدا وكذلك بالنسبة لاجمالي الأصول لذا فان القروض الأجنبية تلعب دورا هاما في مقدرة الجمعية علي توفير القروض المناسبة لأعضائها .

وتقوم الجمعيات بدور رئيسي في عملية التفاوض علي هذه المنح من خلال تواجد مندوب من الجمعية المستفيدة أثناء عملية التفاوض، وبعد الانتهاء من تلك المرحلة تتسلم الجمعية شيك بالمبلغ المتفق عليه دون تدخل أي جهة حكومية، وتكون الجمعية مسئولة عن توجيهه الي الوجهة المتفق عليها، ويكون من حق مراقبة التعاون الزراعي الحق في المراقبة والاشراف علي الجمعيات في نواحي انفاق تلك المبالغ .

ج - الدور الاجتماعي للجمعيات :

يمكن القول أن الدور الاجتماعي للجمعيات مازال غائبا حتي الآن وأن ماتقوم به الجمعيات من خدمات قد يطلق عليه البعض خدمات اجتماعية هي في حقيقة الأمر لاتتعدي كونها خدمات اقتصادية بالدرجة الأولي حيث تقوم الجمعيات بتوزيع القروض علي أعضائها بأسلوب الصندوق الدوار،وتتلخص هذه الطريقة في قيام الجمعية باعطاء قرض معين الي أحد الأعضاء ولغرض محدد مسبقا علي أن يتم السداد علي أقساط ثم يأتي بعد ذلك الدور علي أحد الأعضاء الآخرين في استحقاق لقرض بأولويات تحددها الجمعية من حيث مدي حاجة العضو لهذا القرض ومدي الأهمية الاقتصادية للعملية المراد استغلال القرض في اتمامها .

وتقوم الجمعية بتحديد فترات السداد حسب حالة المدين ببحث اجتماعي ويتم تأجيل الأقساط المستحقة علي الصيادين خلال فترة غلق البحيرة،وهنا يجب الاشارة الي أن هذه الفترات تؤخذ في الاعتبار قبل تحديد فترة السداد وتوقيتاته .

من العرض السابق يتضح غياب عناصر المشاركة الشعبية في مجال الصيد بالمحافظة حيث تعقد الجمعيات علي مصادر تمويل من خارج أعضائها كما وأن مهمة العاملين بها ومازالت غير تطوعية .

تواجه عملية استغلال الثروة السمكية المتاحة في المحافظة بعدة قيود تحد من استغلالها بصورة اقتصادية مناسبة،ومن أهم تلك القيود أو المعوقات ضعف امكانيات الأسطول الحالي ، تحديد مواعيد الصيد من الشروق الي الغروب بما لايسمح للمراكب بالتوغل في المياه البحرية حتي في حالة توافر مراكب تستطيع القيام بالصيد علي أعماق كبيرة وذلك لاعتبارات أمنية،كما وأن تحديد سلاح الحدود لمجالات الصيد علاوة علي تحديد مواعيد الصيد من شأنه أن يؤثر علي عملية الصيد سلبا .

المبحث الثالث :

أهم صور التعاون والمشاركة وأثرها في حل المشكلات :

تبين من الجزء السابق أن هناك عددامن المشكلات التي تعوق استمرار النمو في الزراعة والثروة السمكية ، وبعض تلك المشكلات كان معروفا وموجودا منذ فترات طويلة كمشكلة ندرة المياه علي سبيل المثال ، بينما نجد أن معظم المشكلات الأخري التي سبق الاشارة اليها كانت نتيجة للتطور الذي حدث في النشاط الزراعي والسمكي علي مدي السنوات القليلة الماضية ، كما يجب الاشارة الي أن عمليات انشاء ورصف وتمهيد الطرق تؤثر علي نمو النشاط الزراعي بشمال سيناء أكثرمما هو فيمنطقة الدلتا والوادي،ومن ثم ظهرت صور المشاركة الشعبية وتجلت في شكل منظم لجهد الأفراد في أكثر من اتجاه داخل النشاط الزراعي والسمكي ، وبعض صور المشاركة كان يعتمد علي الجهد والتمويل الذاتي للأفراد دون تدخل التنظيمات الرسمية ، والبعض الآخر كان يتم في اطار واشراف من الدولة ، وعلي سبيل المثال كان الجهد والتمويل والخبرة الذاتية للأفراد في عمليات :

- استصلاح وزراعة الأرض
- بناء وعمل الآبار
- تصميم وانشاء شبكات الري

ومن العمليات الأخري المؤثرة علي الزراعة وغيرها من الأنشطة الأخري نجد عمليات شق وتمهيد الطرق بأنواعها بالطرق البدائية المكلفة ، لكنها ضرورية ، كذلك قيام الجمعيات التعاونية للنقل وذلك لنقل الانتاج الي محافظات مصر . وفيما يتعلق بالنشاط السمكي فقد كان للدور البارز الذي قامت به جمعيات صائدي الأسماك أثر كبير علي استمرار النشاط السمكي بالرغم من نواحي القصور في نشاطها ، وبالرغم من التدهور الحالي في معدلات انتاج بحيرة البردويل - الا أن هذه الجمعيات تلعب دورها في حدود الامكانيات الفنية والتمويلية المتاحة لها .

وبالنسبة لصور التعاون والمشاركة بين الأفراد والتنظيمات سواء الرسمية وغير الرسمية فانها متعددة ، ويمكن الوقوف علي بعضها ومدي فاعليته في النمو الزراعي وذلك كما يلي :

أولا : في مجال الميـــاه :

الموارد المائية في شمال سيناء تنحصر في مياه الأمطار والمياه الجوفيه وتستغل مياه الأمطار في أربعة أودية رئيسية لكل وادي نظام خاص، وهي نظام وادي العريـــش ، نظام وادي المغارة ، نظام وادي الجرافي ، نظام وادي المليز . ويتكون نظـــام وادي العريش من عدد كبير من الروافد والوديان الفرعية تصب في مجري الـوادي الرئيسي ، وقد تم انشاء عدد من السدود عليه لتخزين مياه الأمطار مثل ســـد الروافعة ، سد القديرات وسد طلعة البدن . ويتشابه نظام وادي العريش مع بقية النظم في بعض النواحي فالفكرة هي اعاقة مياه السيول وتخزين مياه الأمطار للاستخدام أطول فترة ممكنه . أما المياه الجوفية فقد قامت عليها معظم التنمية الزراعية فـي شمال سيناء ، الا أن آبار الشريط الساحلي لشمال سيناء قد أصبحت مستنزفـة وأدي ذلك الي ارتفاع نسبة الملوحة بها ، ولم يعد هناك أمل الا في استغلال الآبـار الجوفية في منطقة وسط وشمال سيناء ، فهي لم تستغل في الزراعة الا في حـــدود ضيقة ، وسيكون ذلك بمثابة حل مرحلي حتي يتم الانتهاء من مشروع ترعة السلام . والسؤال الآن ماذا عن صور المشاركة في مجال المياه ؟ لقد تبين أنه بالاضافة الـي الجهود الفردية والجماعية التي توجه الي دق الآبار وانشاء شبكات الري الحديثـة التي توفر المياه فان هناك جهد فردي وتعاون لانشاء عدد من السدود التعويقيـــة البسيطة قليلة التكاليف في مجاري ووديان نظام وادي الجرافي ، والهدف مـــن انشاء تلك السدود يتمثل أولا زراعة مساحات من الأرض وثانيا منع وصول ميـــاه وادي الجرافي الي صحراء النقب لكي لا تستفيد منها إسرائيل كذلك تستفيد الجهود الفردية والمشاركة لأهـل منطقة المغارة من الخبرة الايطالية في مشروع لتنمية المنطقة ، عن طريق استغـــلال مياه الأمطار والمياه الجوفية لزراعة نحو ٥ره ألف فدان ، وقد تم حفر ٧ آبار حتي الآن ، وكذلك يهدف المشروع الي انشاء مركز متطور متعدد الأغراض وسوف يكون ركيزة التنمية بوسط سيناء بالكامل . أما منطقة وادي المليز فهي أقل أهمية لنـــدرة الأمطار بها ، لكنها مع الجهود الذاتية المكثفة يعتقد أنه يمكن استغلالها زراعيا فـي

في مرحلة متأخرة . وبصفة عامه فان مشكلة المياه مشكلة حاكمة لنمو الزراعة بشمال سيناء ، لكن الزراع والمسئولين بالمحافظة يتطلعون الي مزيد من الجهد والمشاركة مع مختلف الجهات والأفراد بشأن اعادة النظر في نظام الآبار والسدود مع انشاء المزيد من السدود والآبار ، يتطلعون الي عمل مخطط رئيسي للمياه الجوفية ، ويتطلعون بصفة عامه الي دراسة الموارد المائية من كل من : ترعة السلام ، المياه الجوفية ، آبار التعمير ، آبار اليونسيف ، آبار العون الغذائي ، الخنادق والهرابات ، وهناك بعض المشروعات قد بدأت لتنمية واستغلال المياه الجوفية مثل المشروع الايطالي في وادي المغارة ، ومشروع التنمية في نخل .

ثانيا : في مجال التمويل

هناك حاجة ماسه الي مصادر تمويل لمختلف جوانب النشاط الزراعي والسمكي وكذلك الأنشطة المكملة له كالنقل والطرق وغيرها في شمال سيناء ، فالاستثمار الزراعي مكلف الي حد كبير نظرا لطبيعة وظروف المحافظة عن غيرها من محافظات مصر . هناك حاجة تمثل مشكلات في كثير من الأحيان مثل تمهيد الطرق الفرعية واستصلاح الأرض وزراعتها وتدبير مصدر المياه ، فحفر الآبار يحتاج الي وسائل حفر الآبار، ووسائل النقل ، وتقاوي الحاصلات البستانية ، ونقل مياه الشرب من مناطق بعيدة جدا عن السكان ومناطق الزراعة ، هناك حاجة الي الجرارات ، والبلاستيك للزراعة والتعبئة . هناك حاجة الي موتورات الصيد وشباك الصيد وقطع الغيار ، و حاجة الي توفير خدمات الزراعة ومستلزماتها والخدمات التسويقية والارشادية وطرق الزراعة الحديثة، خصوصا أن أهل سيناء يتطلعون الي كل هذا علي الجانب الآخر في اسرائيل ، والتمويل والخبرة كلاهما مطلوب، وتحليل بيانات القروض المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعي يبين أن هناك طلبا متزايدا علي كل من القروض الاستثمارية في الزراعة والقروض القصيرة (السلف الزراعية بضمان المحصول) ، فالمقارنة بين عامي ١٩٨٩/٨٨ و ١٩٩٠ / ١٩٩١ اتضح أن حجم السلف الزراعية قد ارتفع

من ١ر١ مليون جنيه الي نحو ١ر٧ مليون جنيه أي سبعة مرات ، بينما ارتفعت القروض الاستثمارية من ١ر١ مليون جنيه الي نحو ٦ مليون جنيه أي ستة مرات وقد وجهت معظم السلف الزراعية لخدمة محاصيل الخوخ والخضر لانتاجها بوفرة تصدر الي محافظات مصر .

وقد بلغ متوسط نسبة عدد العملاء لبنك التنمية الزراعي نحو ٥٥٪ بمركزي رفح والشيخ زويد من اجمالي عدد العملاء بالمحافظة نتيجة لاتساع الرقعة الزراعية بهما وارتفاع معدل سقوط الأمطار عادة . ويتعامل البنك مع عملائه ببطاقة حيازة لمن لديه مصدر مياه دائم ، وببيان حيازة لم يزرع علي الأمطار . الا أن من أهم المشكلات التمويلية أن البنك يقرض بضمان الأرض وماعليها من غرس ، لذلك فتسجيل ملكية الأرض قد يتيح للبنك التعامل مع أكبر عدد ممكن من العملاء وبالتالي المساهمة أكثر في زيادة الانتاج الزراعي وتطوره . وقد قدرت مساحات الأراضي التي حصلت علي خدمات تمويلية من البنك في عام ١٩٩٠ بنحو ١٢٪ من اجمالي المساحات المزروعة وقدرها نحو ٢٠٧ ألف فدان بعد استبعاد الأراضي المزروعة بالمحاصيل والتي تعتمد علي الري بالأمطار . (٣)

ثالثا :- في مجال التعاون الزراعي

يتكون الهيكل التعاوني الزراعي بشمال سيناء من نوعين من الجمعيات التعاونية النوع الأول هو جمعيات تعاونية متعددة الأغراض وتوجد علي مستوي كل من القرية والمراكز والمحافظة ، أما النوع الثاني فهو الجمعيات النوعية علي مستوي المحافظة وأهمها جمعية تسويق الخضر والفاكهة ، وجمعية تنمية الثروة الحيوانية ، ويبلغ عدد الجمعيات بالمحافظة ٣٩ جمعية ، وهو عدد لايتناسب مع المساحة المنزرعة الموزعة علي قري ومراكز بينها مسافات كبيرة بالمحافظة ، ويتلخص دور تلك الجمعيات فيما :

- تخطيط وتنفيذ المشروعات الانتاجية المحلية
- توفير مستلزمات الانتاج للأعضاء كالسماد / التقاوي / المبيدات ٠
- توفير الآلات والجرارات
- توفير قطاع الغيار وورش الصيانة علي مستوي المركز
- توفير فرص التدريب بالجمعيات أيضا علي مستوي المركز
- تسويق محاصيل الأعضاء تعاونيا ٠

وقدارتفع عددالأعضاء بتلك الجمعيات من نحو ٧٦٩ عضو في عام ١٩٨١ الي أكثر من ٦ آلاف عضو عام ١٩٩١ ٠ حيث لعبت التعاونيات دورا هاما لتنشيط النمو الزراعي بشمال سيناء ، وكان ذلك بالتركيز علي توفير مستلزمات الانتاج مثل الأسمدة ، الأعلاف والبلاستيك ، وتقاوي البطاطس بصفة خاصة ٠ وأجهزة الرش وبعض ماكينات الري والرش ٠ وتقوم الجمعيات باستخراج تصاريح لنقل فائض الانتاج الزراعي الي المحافظات الأخري بالنسبة للخضر والفاكهة ، ولكن الزراع يعتقدون أن تدخل ادارة التعاون الزراعي في عملية التسويق ضار بهم ، لذلك يتم تسويق معظم الانتاج بمعرفتهم خاصة الزيتون ٠

ومن أهم المعوقات التي تحول دون مساهمة التعاون الزراعي في شمال سيناء في قيام تنمية زراعية متكاملة - أولا : ضعف الوعي التعاوني علي كل من المستوي الاداري والشعبي ، وثانيا : عدم وجود جهاز وظيفي متكامل بالجمعيات مكون من المالي والمخزني والفني ، وثالثا : المسافات المتباعدة بين القري والمراكز مع عدم توفر المواصلات المناسبه ٠

خاتمة

لقد استهدفت الدراسة بيان صور المشاركة الشعبية في الزراعة بشمال سيناء ومدي فعاليتها في حل المشكلات التي تواجه تطور الزراعة بها ٠ الا أن القدر المتاح

من البيانات والمعلومات وهي في معظمها من مركز المعلومات بالمحافظة منقولة عن مصادر أخري . تلك المعلومات تؤكد أولا أن قطاع الزراعة قد واجـــه مشكلات عديدة سواء قبل وأثناء وبعد الاحتلال ، وقد تعرضت هذه الدراســة لبعض تلك المشكلات .

وثانيا : ان قطاع الزراعة بشمال سيناء قد حقق تطورا كبيرا متمثلا فـــي في المساحات المنزرعة ارتفع من نحو ٨ آلاف فدان في بداية الثمانينات الي نحو ٢١٠ ألف في بداية التسعينات ، وتشير الاحصاءات الخاصة بمركـــز المعلومات الي مساحات أخري تقدر بنحو ٢٨٢ ألف فدان قابلة للزراعة ، لكنها تحتاج الي مصدر مياه ، والي عمليات تسويه . وثالثا وهو الأهم أن تطور النشاط الزراعي والسمكي في شمال سيناء يرجع الي الجهود الفردية والجماعية الذاتيـــة لأهل المحافظة ، وان المعونات الفنية والمالية من خارج المحافظة كانت متواضعة بالمقارنة بحجم ماتم انجازه في الزراعة والطرق بصفة خاصة - رابعا : ان قطاع الزراعة قد استفاد الي حد قليل من بعض التمويل الأجنبي في اطار التعـــاون الدولي ودعم الجمعيات التطوعية مثل مشروعات الجرار الزراعي ، وتربية الأغنـــام والصوبات الزراعية ، وهي في مجملها كما سبقت الاشارة بتمويل متواضع ساهمـــت فيه كل من الولايات المتحدة وكندا وألمانيا . ويجب الاشارة الي أن العـــمل الاجتماعي التطوعي بصفة عامة بشمال سيناء قد تضاءل ويعاني من قصور في كل من التمويل والخبرة الفنية .

وبناءا علي المقابلات الشخصية للباحث مع العاملين بالزراعة وعدد من الشيوخ والمسئولين بالمحافظة ، فان قطاع الزراعة مازال في حاجة لحل عدد من المشكـــلات بخلاف ماورد بهذه الدراسة ، ومن أهم هذه المشكلات :

١ - تطوير الأجهزة الادارية في الزراعة والطب البيطري والجمارك والحجـــر الزراعي بما يتناسب وظروف العمل بسيناء وهي مختلفة عنها بالمحافظـات الأخري .

٢ - يحتاج الزراع الي مكتب خبرة استشاري ملم بظروف وطبيعة الزراعة والبيانات في شمال سيناء ، وهذا المكتب سوف يقدم خدماته بالأجر لهم . ولأن المعونة الفنية والارشادية التي تقدم لهم عن طريق وزارة الزراعة لاتتفق في بعض الأحيان وطبيعة الزراعة في سيناء .

٣ - ان دور الأهالي والمشاركة في استصلاح الأراضي غير كاف ، وهناك احتياج الي تكوين شركات لتسوية واستصلاح الأراضي .

٤ - مطلوب البحث عن أفضل وسيله لتصنيع فائض الانتاج الزراعي .

٥ - يحتاج القطاع الزراعي الي تدريب اعداد من الشباب للعمل علي الجرارات والآلات الحديثة والحفروغير ذلك ، وهناك اقتراح بانشاء مركز تدريب لهذا الغرض .

٦ - البحث عن وسائل لزيادة الكثافة الخضراء المستخدمة في الرعي وذلك لتنمية الثروة الحيوانية بالمحافظة ، وكذلك اعادة تشجير وزراعة الطرق ، وهي فرصة لتشغيل الشباب وللحد من آثار حركة الرمال .

٧ - هناك حاجة الي خبرات متخصصة في تلقيح النخيل للعناية به ، وكذلك اعداد دراسات للاستفادة منه بالمحافظة .

٨ - مازال الاعتماد علي اسرائيل في الحصول علي التقاوي بسبب جودتها مشكلة كبيرة وبرغم الجهود الرسمية المتمثلة في طلب المحافظ من كلية الزراعة انتاج أنواع محسنه ضمن المشروع الألماني ، بالاضافة الي دور وزارة الزراعة في توفير أنواع محسنه من التقاوي ، لكن التفضيل. مازال متجها نحو الحصول عليها من اسرائيل حتي الآن .

٩ - في مجال النشاط السمكي يجب زيادة الدور الاجتماعي لأعضاء جمعيات الصيادين مثل حالات العجز والمرض بالاضافة لتقديم بعض الخدمات التعليمية والترفيهية

١٠ - توفير المعونة الفنية والمالية لجمعيات الصيادين للتزود بسفن ومعدات الصيد الحديثة والتدريب عليها ، وكذلك الحصول علي الموافقات اللازمة لتخفيف القيود المفروضة علي مواعيد ومجالات الصيد .

١١ - استغلال ميناء العريش كميناء صيد متطور ، وتوجيه الصيادين لأعمال منتجه خلال فترات غلق بحيرة البردويل .

١٢ - الحاجة ماسة لدراسة التغيير المتوقع لشمال سيناء بعد الانتهاء من ترعة السلام ، وهذا التغيير سوف يتضمن التركيب الاجتماعي والأنشطة القطاعية المختلفة بما فيها وقبلها النشاط الزراعي .

المراجـــــع

(١) قدري يونس العبد ، الاحتلال الاسرائيلي في شبه جزيرة سيناء (١٩٦٧ ٠ ١٩٧٧) رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعـــة القاهرة ، ١٩٨٣ ٠

(٢) محافظة شمال سيناء ، مركز المعلومات ، مجلد نشره المعلومات الشهرية ١٩٩١٠

(٣) أحمد عبدالوهاب برانيه ، محمد نعمان هاشم ، الجمعيات التعاونية ودورها فـــي تنمية الثروة السمكية في ج٠م٠ع ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٥٠٩ ٠

(٤) أحمد محمد السيد ، التخطيط الاقتصادي الزراعي لسيناء ، رسالة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، كلية الزراعة ، ١٩٨٨ ٠

(٥) محافظة شمال سيناء ، ندوة وآفاق المستقبل ، مارس ١٩٩٠

(٦) محمد عبدالمنعم القرماني ، مدخل الي نهضة سيناء ، مارس ١٩٧٥ ٠

(٧) الوكالة الدولية للتنمية الأمريكية ، المكتب الاستشاري الدولي كيمونكس ، مشروع التنمية المحلية ؛ مشروعات محافظة شمال سيناء ، بيانات غير منشورة ٠